A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/8/32
23 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

جنوب أفريقيا*

* صدر سابقاً تحت الرمز A/HRC/WG.6/1/ZAF/4، وأدخلت عليه تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان على أساس التغييرات التحريرية التي أجرتها الدول عن طريق إجراء الرجوع إلى جهة الاختصاص. ويُعمّم المرفق كما ورد.

(A) GE.08-13694 150708 160708

المحتويات

	الفقـــــرات	*الصفحة*
مقدمـــة	١-٤	٣
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	٥ -٦٦	٣
ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.....	٥ -١٢	٣
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض	١٣-٦٦	٧
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات	٦٧-٦٩	٢٤
ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض.....	٧٠	٢٦

المرفق

تشكيلة الوفـــد ٢٧

مقدمة

١- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بعقد دورته الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وجرى الاستعراض المتعلق بجنوب أفريقيا في الجلسة ١٤ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد ترأس وفد جنوب أفريقيا معالي السيدة غلودين ج. إمتشالي، سفيرة جنوب أفريقيا وممثلتها الدائمة في جنيف. وللاطلاع على تشكيلة الوفد، انظر المرفق. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بجنوب أفريقيا في جلسته ١٧ المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢- وفي ٢٨شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بجنوب أفريقيا: زامبيا، وغواتيمالا، وقطر.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ٥/١، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بجنوب أفريقيا:

(أ) تقرير وطني شفوي قُدِّم وفقاً للفقرة ١٥(أ)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ب) (A/HRC/WG.6/1/ZAF/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG.6/1/ZAF/3)؛

٤- وأُحيلت إلى جنوب أفريقيا، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً آيرلندا، وألمانيا، والبرتغال، وكندا، والدانمرك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وفنلندا، والسويد. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة ١٤ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدمت التقرير الوطني معالي السيدة غلودين ج. إمتشالي، سفيرة جنوب أفريقيا وممثلتها الدائمة في جنيف. فأشارت إلى أن دستور عام ١٩٩٦ يضمن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويُدمجُ جميع الأحكام الأساسية المنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن شرعة الحقوق في دستور جنوب أفريقيا هي عماد الديمقراطية في هذا البلد. فهي تكرِّس حقوق جميع الناس في جنوب أفريقيا وترسخ القيم الديمقراطية من كرامة إنسانية ومساواة وحرية. وهناك فصل واضح بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في الدولة. فقد فُوّضت السلطة القضائية أمر إعلاء شأن الدستور بينما كُلفت السلطتان التشريعية والتنفيذية بمهمة تأكيد سلطة القضاء. ويعترف الدستور بالقادة التقليديين وينص على إنشاء مجلس القادة التقليديين. وتتجلى إحدى ممارسات السلطة التشريعية الجديرة بالملاحظة في "أخذ البرلمان إلى الشعب". فبعد الانتخابات الديمقراطية الأولى التي جرت في عام ١٩٩٤، اعتمدت حكومة

جنوب أفريقيا إطاراً لإعادة البناء يتمثل هدفه الرئيسي في معالجة الموروث التاريخي من انعدام المساواة، وإنشاء نظام متكامل لتوفير الخدمات وتحسين نوعية حياة جميع السكان في جنوب أفريقيا. ولكي تبلغ هذا الهدف بسرعة، وضعت الحكومة بعد ذلك إطارين تكميليين أحدهما اقتصادي والآخر إنمائي بقصد التغلب على تحديات الفقر المدقع والجوع والتخلف والبطالة ونقص المهارات ذات الأولوية. وقد كانت جنوب أفريقيا من أوائل البلدان في العالم التي ضمَّنت دستورَها حق الاحتكام إلى القضاء فيما يخص الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وتنفذ الحكومة التزاماتها مع إيلاء الاعتبار الواجب للموارد المتوفرة لديها وللإعمال التدريجي لحقوق الإنسان. وقد وُضعت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة مع الحقوق السياسية والمدنية، وهي حقوق تقليدية أكثر. وأدت الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا والمتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية المضمونة في الدستور إلى ظهور سوابق قضائية رائدة تحظي باحترام المجتمع الدولي.

٦- وقالت إن البلد معتمدٌ على نفسه من الناحية المالية، حيث إنه يمول ٩٩,٦ في المائة من نفقاته الإنمائية. إلاّ أن قدرته المؤسسية والبشرية لم تبلغ المستوى الأمثل لتحقيق جميع الأهداف المتعلقة بتوفير الخدمات المدرجة في سياسات الحكومة وبرامجها. ولا يزال موروث نظام الفصل العنصري ظاهراً في العديد من الميادين الإنسانية والاجتماعية. فالتنمية الاجتماعية المنصفة المراد بها تغيير جنوب أفريقيا تمثل تحدياً رئيسياً بعيد المدى. وقد نجحت إلى حد ما جهودُ الحكومة الرامية إلى تنشيط الاقتصاد في الحفاظ على معدل نمو اقتصادي إجمالي يفوق ٤ في المائة سنوياً، ومع ذلك لا يزال الاقتصاد يعاني من اختلالات كبيرة تتجسّد على وجه الخصوص في التفاوت بين ما ينعم به السكان المنتمون إلى "الاقتصاد الأول" في جنوب أفريقيا (الاقتصاد الرسمي) من ثروة وجودة حياة من جهة، وتفشي الفقر في صفوف السكان المنتمين إلى "الاقتصاد الثاني" (الاقتصاد غير الرسمي القائم على تنظيم المشاريع) وانعدام فرص تمكينهم اقتصادياً من جهة ثانية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال معدل البطالة الهيكلية مرتفعاً. ومن العوامل الرئيسية المساهمة في هذا الوضع ما يتمثل في مخلفات السياسة التعليمية الموجَّهة اجتماعياً التي كان يتبعها نظام الفصل العنصري والتي أنتجت عدداً كبيراً من الأشخاص النشطين اقتصادياً ممن يفتقرون إلى القدرة اللازمة وإلى مهارات تمكنهم من التنافس في الاقتصاد العالمي المتطور رقمياً. وتنفيذاً لالتزامها بإعمال جميع حقوق الإنسان، وخاصة منها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحق في التنمية، أبرمت الحكومة عقداً اجتماعياً مع المجتمع المدني ومع قطاع الشركات والعمالة المنظمة في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل توليد رأس المال المحلي المطلوب وكذلك إنعاش الاقتصاد من جديد مهيئةً لذلك الهدف أسباب تحقيقه.

٧- وبغية معالجة أوجه عدم المساواة المترسخة وجسر الهوة الاجتماعية والاقتصادية التي تفصل بين الاقتصادين الأول والثاني، وضعت الحكومة إطار عمل وطنياً سُمّي مبادرة النمو السريع والمتقاسَم من أجل جنوب أفريقيا أُريدَ به التصدي لتحديات الفقر والبطالة الهيكلية والتوزيع غير المتوازن للدخل والثروة. وتقوم فرقة العمل المعنية بالمبادرة المذكورة، بقيادة نائب الرئيس، بمشاورات واسعة النطاق مع الجهات ذات الصلة من وزارات وحكومات إقليمية ومحلية ورابطات شركات ونقابات عمال وزعماء دينيين وشباب ونساء في مختلف التجمعات والمنتديات. وترمي المبادرة المشتركة المتعلقة باكتساب المهارات ذات الأولوية إلى معالجة النقص الحاد في مهارات معينة يتطلبها توفير الخدمات على النحو الأمثل وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد اتبعت جنوب أفريقيا نهجاً متماسكاً ومهيكلاً للتصدّي للفقر والتخلف عن طريق اتخاذ تدابير تُدمج في السياسات والاستراتيجيات القطاعية وفي مخصصات الميزانية. وقد تجاوزت جنوب أفريقيا في بعض الحالات الأهداف التي كانت قد رسمتها خلال الاثنتي عشرة سنة

الماضية فيما يخص توفير الخدمات الاجتماعية (الماء والكهرباء والسكن). وقد أُشيد بالحكومة لإتباعها "سياسة مساعدة المحتاجين" التي مكّنت قطاعات واسعة من الناس من الحصول على الخدمات الأساسية خلال تلك الفترة القصيرة. ويجري التصدي للتحديات التي تعوق توفير الخدمات على نحو فعال. أما فيما يتعلق بالشراكة الإقليمية، فإن جنوب أفريقيا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأفريقي، قد شاركت خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، وهي جهاز تنضم إليه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي طواعيةً بوصفه مبادرةً للرصد الذاتي من أجل تحقيق الحكم الرشيد. والنهج الاستراتيجي الذي تتبعه الحكومة في تنفيذ نتائج عملية الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء هو المساهمة في تحديد سوابق من الممارسات الجيدة عن طريق وضع معايير يمكن الاسترشاد بها في عمليات الاستعراض التي ستُجرى مستقبلاً. وخلال هذه الفترة القصيرة نسبياً من الحكم الديمقراطي الدستوري، قامت الحكومة بالتوقيع أو التصديق على عدد كبير من المعاهدات الدولية الرئيسة المتعلقة بحقوق الإنسان، أو بالانضمام إليها دون إبداء أي تحفظ. وقد أدت جنوب أفريقيا دوراً فاعلاً في صوغ جدول الأعمال الدولي الخاص بحقوق الإنسان، بما في ذلك المثابرة على تطوير قواعد ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي عام ٢٠٠٢، وجهت جنوب أفريقيا دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومنذ صدور تلك الدعوة المفتوحة قام عدد كبير من المكلفين بتلك الولايات بزيارة جنوب أفريقيا دون أن يواجهوا أية قيود أو عراقيل. وجنوب أفريقيا ملتزمة بتناول التوصيات المقدمة في إطار تلك الإجراءات في حدود ما يُواجهه البلد من معوقات.

٨- وينص دستور جنوب أفريقيا في فصله التاسع على إنشاء عدد من المؤسسات المستقلة من أجل توطيد الديمقراطية الدستورية في جنوب أفريقيا، وتشارك هذه المؤسسات بنشاط في رصد امتثال جنوب أفريقيا لصكوك حقوق الإنسان الدولية التي هي طرف فيها. وللجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان اختصاصات ومسؤوليات تتوافق تماماً مع مبادئ باريس. وتستضيف جنوب أفريقيا المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للجنوب الأفريقي الذي يشمل ١٤ بلداً تكوِّن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما ساهمت جنوب أفريقيا بانتظام في تمويل المفوضية السامية لحقوق الإنسان ودعمت صناديق وبرامج هامة تنفذها المفوضية ترمي إلى النهوض بحقوق الإنسان عالمياً. ومن الإنجازات الجديرة بالذكر ضمن مجموعة الحقوق المكفولة دستورياً في جنوب أفريقيا سياسة واستراتيجية الإسكان في جنوب أفريقيا التي بُنيت على أساس توافق آراء وطني في عام ١٩٩٤. فقد حظي بناء ٩١٣ ٣٥٥ ٢ مسكناً على مدى اثنتي عشرة سنة باعتراف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لكونه يمثل إنجازاً "غير مسبوق على الصعيدين الوطني والدولي". وحسب تقديرات جنوب أفريقيا، استفاد أكثر من تسعة ملايين شخص في الحواضر والأرياف على السواء من هذا البرنامج بحصولهم على أصل ثابت وعلى ضمان الحيازة فضلاً عن الخدمات الأساسية كالماء والإصحاح والمأوى الأساس.

٩- وجنوب أفريقيا من البلدان القليلة في العالم التي تعترف بأن الحصول على الماء حق أساسي من حقوق الإنسان باعتبار أن الحصول على الماء كان من عوامل التفرقة العنصرية التي تميز بها نظام الفصل العنصري. ففي نهاية نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٤، كانت قد لُبّيت احتياجات ٦٦ في المائة من السكان المشمولين بتلك الخدمة منذ أن بدأ في عام ٢٠٠٣ تنفيذ البرنامج الخاص بالتلبية المجانية لاحتياجات الفقراء الأساسية من الماء. وهكذا فإن جنوب أفريقيا قد حققت بالفعل هدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية بتخفيض حجم الأعمال المتأخرة منذ عام ١٩٩٤ بمقدار النصف. وقد ارتفعت نسبة السكان القرويين الذين حصلوا على الإمدادات الأساسية بالمياه من ٥١ في المائة إلى

٦٤ في المائة خلال فترة الثلاث سنوات من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤. ومن السمات المميزة لمجتمع جنوب أفريقيا تنوعه العرقي والإثني والثقافي. وينص الدستور على أن الجميع سواسية أمام القانون وعلى أن الجميع في مأمن من أي تمييز جائر. ولتشجيع تحقيق المساواة، سنّت الحكومة قوانين ووضعت تدابير محدَّدة لحماية الأشخاص أو فئات الأشخاص المحرومين بسبب التمييز الجائر أو لتحسين أوضاعهم. فكل من قانون الإنصاف في العمل رقم ٥٥ لعام ١٩٩٨ وقانون تعزيز المساواة ومنع التمييز الجائر رقم ٤ لعام ٢٠٠٠ يكرّسان قيمة المساواة التي تدخل في صميم الدستور. فالدستور يضمن المساواة بين الرجال والنساء ويحظر التمييز القائم على أساس نوع الجنس أو الحمل أو الحالة الاجتماعية، ضمن جملة أمور أخرى. وينص الدستور أيضاً على المساواة بين الجنسين ويتضمن أحكاماً تتعلق بالعمل الإيجابي. ويشهد تمثيل المرأة في الهياكل البرلمانية وفي الوزارات بنسبة تفوق ٣٠ في المائة على مشاركتها في العمليات السياسية وفي صنع القرار. غير أن الممارسات الأبوية والعرفية والثقافية والدينية المتجذرة لا تزال تتسبب في التمييز ضد المرأة.

١٠- ويدل تصديق جنوب أفريقيا في مرحلة مبكرة على كل من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على الأهمية التي توليها الحكومة لوضع الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. ويستعرض المكتب المعني بوضع الأشخاص ذوي الإعاقة التابع للرئاسة في الوقت الحاضر إطار السياسة الوطنية في مجال الإعاقة. ومن بين الممارسات الفضلى في جنوب أفريقيا ما يتمثل في زيادة عدد السوابق القضائية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. فالأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا والمتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يكفلها الدستور قد حازت على اعتراف المتخصصين والباحثين في القانون الدستوري بوصفها سوابق قضائية رائدة آخذة في التطور في جنوب أفريقيا. ويجري استخدام القوانين المستمدة من السوابق القضائية في جنوب أفريقيا على الصعيد الدولي بغية إعطاء زخم لجهود تعزيز الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الأحكام القضائية الرئيسة الحكم الصادر في قضية *غروتبوم* المتعلقة بالحق في الأرض. ومن الأمثلة الأخرى على الممارسات الفضلى ما يشمل إنشاء شبكة للضمان الاجتماعي لم تكن موجودة من قبل. ويقدم برنامج الضمان الاجتماعي الإعانة لعشرة ملايين طفل عن طريق مِنح نفقة الطفل ومِنح الكفالة والإعالة. وقد زاد عدد الأطفال الذين يحصلون على منح الإعانة من نحو مليون طفل في عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ٧,٥ مليون طفل في عام ٢٠٠٦. وتعترف جنوب أفريقيا بأن الشراكات الدولية مع الهياكل التابعة للأمم المتحدة تؤدي دوراً حاسماً في التصدي للتحدي الذي تطرحه التنمية وقد أنشأت شراكات من ذلك القبيل. وأطلقت جنوب أفريقيا مشروع العدالة التصحيحية، وهو نهج للتصدي للجريمة يقوم على أساس حل المشاكل ويُشرِك الأطراف المتأثرة والمجتمع عموماً في العمل مع الهيئات القانونية في إطار علاقة فاعلة. وقد أُنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة بموجب قانون تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنيتين وأُسندت إلى تلك اللجنة ولاية تتمثل في الشهادة على الجرائم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتسجيلها وتعويض ضحاياها وإعادة تأهيلهم وفي بعض الحالات العفو عن مرتكبيها. وقد أصبحت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا نموذجاً يُحتذى من قِبل بلدان أخرى في شتى أنحاء العالم تسعى إلى تخطي فترات مظلمة من تاريخها الحديث.

١١- وتواجه الحكومة التحدي المتمثل في تحسين نوعية التعليم المقدَّم واكتساب الخبرات التي تتناسب مع النسبة المرتفعة من اعتمادات الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم. وقد اتخذت تدابير جديدة على مدى السنوات القليلة

الماضية من أجل تحسين نوعية المناهج الدراسية ومهارات المدرسين. وجنوب أفريقيا مستعدة تماماً لتحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولا تزال الحكومة ملتزمة بالتنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية الوطنية (٢٠٠٧-٢٠١١) التي وضعها أصحاب مصلحة متعددون والتي ترمي إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز وداء السل والملاريا. وتركز الخطة الاستراتيجية أساساً على منع الإصابة بالعدوى في المقام الأول. وهي تتضمن، بالإضافة إلى ذلك، أهدافاً واضحة تتمثل في توفير مضادات فيروسات النسخ العكسي والرعاية للأطفال المعرضين للإصابة وتحسين وسائل منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل. وفي إطار شراكة مع باقي أصحاب المصلحة وضمن سياق إنشاء ٦٢ محكمة مختصة بالجرائم الجنسية، أنشأت الحكومة مراكز خدمات جامعة (مراكز ثوتوزيلا) حيث يمكن للناجين من اعتداءات جنسية التبليغ عن الجريمة والوصول إلى محققين ومدعين مختصين والحصول على الرعاية والمشورة الطبية. وقد أُشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب فعله من أجل معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء العنف والجريمة اللذين يُرتكبان في حق النساء والفتيات. وتجدر الإشارة في الختام إلى أن جنوب أفريقيا قد خطت خطوات واسعة خلال السنوات الأربع عشرة من الحكم الديمقراطي، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يجب فعله من أجل القضاء على مخلفات نظام الفصل العنصري ومحو آثاره المدمِّرة. وتقوم حكومة جنوب أفريقيا باستمرار وبجدية باستعراض السياسات وتنفيذها على نحو متواصل بغية التصدي للتحديات المتمثلة في توفير الخدمات الأساسية والمأوى للفقراء.

١٢- وأشارت معالي السيدة غلودين ج. إمتشالي إلى الالتزامات الطوعية التي قطعتها جنوب أفريقيا على نفسها والتي ترِد في مرفق عرضها الشفوي.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٣- خلال الحوار التفاعلي الذي أعقب العرض، أدلى ٤٥ وفداً ببيانات تشيد بنوعية العرض الشفوي والتقرير الوطني اللذين قدمتهما جنوب أفريقيا.

١٤- ونوّهت غينيا بجهود جنوب أفريقيا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان منذ نهاية نظام الفصل العنصري، كما نوّهت بإنجازاتها في ترسيخ سيادة القانون ونجاحها في تشجيع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وطلبت معلومات عن آخر الخطوات التي اتخذتها لجنة الحقيقة والمصالحة من أجل توطيد السلام وحقوق الإنسان والوفاق الوطني، وعن التحديات التي واجهتها. كما استعلمت عن الخطوات المتخذة من أجل معالجة المظالم التي خلفها نظام الفصل العنصري.

١٥- وأشادت سلوفينيا بجنوب أفريقيا لما حققته من مكاسب في تعزيز التشريعات والسياسات المتعلقة بالأطفال. وأعربت عن أسفها لكون العقوبة الجسدية ما تزال مُباحةً في البيوت ولاستمرار ممارستها على نطاق واسع في المدارس رغم حظرها قانوناً. وأوصت سلوفينيا جنوب أفريقيا بأن تلتزم ليس فقط بمنع التذرع بالعقاب المعقول، بل بتجريم العقوبة البدنية أيضاً، مع التعهد في الوقت نفسه بالتوعية وبتوفير الموارد الضرورية لمساعدة الآباء على اعتماد أساليب تأديب إيجابية وبديلة. وإذ أشارت سلوفينيا إلى الخطوات الإيجابية المتخذة ضمن إطار حملة مناهضة التعذيب، فقد أعربت عن قلقها لأن القانون الجنائي لا يتضمن إشارة خاصة إلى جريمة التعذيب كما أنه لا يتضمن تعريفاً للتعذيب. وأوصت جنوب أفريقيا بسن تشريعات تمنع التعذيب وتستأصله وتكافح الإفلات

من العقاب وفقاً للمادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وسألت عما إذا كانت الحكومة قد وضعت في اعتبارها توصية لجنة مناهضة التعذيب الداعية إلى اعتماد قوانين تقضي بتنفيذ مبدأ حظر التعذيب حظراً تاماً، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأشواط التي قطعها البلد في هذا الشأن. وأوصت سلوفينيا جنوب أفريقيا بأن تدرج المنظور الجنساني بشكل منهجي ومتواصل في إطار عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

١٦- وأشارت كندا إلى التحول الذي شهدته جنوب أفريقيا على مدى السنوات الأربع عشرة الأخيرة في مجال حقوق الإنسان وإلى ما حققته من إنجازات. كما أشارت إلى وجود تقارير عن تعرض المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين لتجاوزات واسعة النطاق. وأشارت أيضاً إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري قد أصدرت توصيات في هذا الشأن. وأوصت كندا جنوب أفريقيا بمتابعة تنفيذ تلك التوصيات وباحترام حقوق المهاجرين ولا سيما من قِبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. ولاحظت كندا كذلك أن عدد البلاغات المقدمة عن حالات الاغتصاب حسب إحصاءات مصالح الشرطة في جنوب أفريقيا لا تزال مرتفعة. غير أنها لاحظت أن طريقة تناول الشرطة لقضايا العنف الجنسي والعنف المترلي لا تبعث على الرضا في كثير من الأحيان. ولذلك، فقد أوصت كندا باتخاذ تدابير ملموسة لتحسين طريقة معالجة الشرطة لتلك القضايا ولتقليص معدلات العنف، لا سيما العنف الذي يطال النساء والفتيات. كما أوصت كندا جنوب أفريقيا بأن تنفذ مقترحات لجنة جنوب أفريقيا لإصلاح القوانين بشأن تعديل القانون الجنائي لعام ٢٠٠٧ بهدف دعم الشكاوى المقدمة إلى المحاكم والمقاضاة فيها وتوفير خدمات شاملة تمولها الدولة لتقديم الرعاية والعلاج الطبيين بعد التعرض للاعتداء الجنسي. وبينما لاحظت كندا ما أحرِزَ من تقدم في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، فقد قالت إن فرص حصول جميع المحتاجين على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي لا تزال غير متساوية ولا يزال هناك نقص في خدمات الدعم، ولا سيما تلك التي تُقدّم للنساء القرويات. وأوصت كندا باتخاذ تدابير من أجل التصدي لعدم تكافؤ فرص الحصول على العلاج والدعم فيما يخص فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ولا سيما في الأرياف.

١٧- وقالت النرويج إن جنوب أفريقيا قد برهنت بوضوح، في خضم عملية الانتقال السلمي بعد نبذ نظام الفصل العنصري، على التزامها بإعمال جميع حقوق الإنسان لصالح الجميع وعلى أنه يمكن وصف دستور عام ١٩٩٦ وشرعة الحقوق الملحقة به بأنهما ممارسة من الممارسات الفضلى في هذا الصدد. وأشارت النرويج إلى استعراض أجرته لجنة برلمانية مخصصة وصدرت نتائجه في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، حيث أوصت اللجنة البرلمانية بإدماج عدة لجان في "مؤسسة كبرى" تسمى لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان والمساواة، فطلبت تقديم تعليقات عن حالة تنفيذ هذه التوصية. كما أشارت النرويج إلى التحديات التي تعترض الحصول على المعلومات في بعض الأقاليم وطلبت معرفة الخطوات التي تتخذها جنوب أفريقيا لضمان تفعيل قانون تعزيز الحصول على المعلومات.

١٨- وأشارت ماليزيا إلى الإنجازات التي حققتها جنوب أفريقيا أثناء الانتقال السلمي والديمقراطي من نظام الفصل العنصري. وأشارت إلى التدابير الدستورية والتشريعية العديدة التي يجري اتخاذها من أجل تعزيز حقوق الإنسان، ولاحظت أن الناس يتمتعون بمستوى معيشي أفضل وبنظام ممتاز للضمان الاجتماعي. واعترفت ماليزيا بنجاحات جنوب أفريقيا في تصحيح الأوضاع الموروثة من نظام الفصل والعزل العنصريين وفي القضاء على الفقر المدقع عن طريق الإصلاح القضائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأثنت ماليزيا على دور جنوب أفريقيا الرائد

في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وعلى استضافتها مؤتمر ديربان في عام ٢٠٠١. وطلبت ماليزيا معلومات إضافية بشأن النجاحات التي حققها هذا البلد والتحديات التي يواجهها في ما يتعلق بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

١٩- واستفسرت الولايات المتحدة عن التدابير المتخذة لحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء الزمبابويين ولتناول التقارير بشأن العنف المتزايد الذي يتعرض له الزمبابويون في جنوب أفريقيا. وسألت عما تم القيام به من أجل تحسين معاملة طالبي اللجوء من قِبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وزيادة الفرص المتاحة لطالبي اللجوء للاستفادة من نظام اللجوء. وأشارت الولايات المتحدة إلى أن جنوب أفريقيا قد اتخذت خطوات عديدة بغية التصدي لارتفاع عدد حالات العنف الجنسي في البلد، بما في ذلك إنشاء ٥٢ مركزاً مختصاً في الجرائم الجنسية. وأشارت إلى أن مراكز ثوثوزيلا لتوفير الرعاية بصفة خاصة معروفة بكونها نماذج عالمية للممارسة الجيدة في مجال مكافحة الاغتصاب المرتبط بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز. وسألت الولايات المتحدة عن الموارد التي ستوفرها جنوب أفريقيا من أجل تنفيذ مشروع القانون الجديد المتعلق بالجرائم الجنسية ومشروع التعديل الخاص بالمسائل ذات الصلة، وسألت عن الأسباب التي تجعل جنوب أفريقيا تتوقع أن يؤدي تنفيذ هذا القانون إلى الحدّ من العنف الجنسي في البلد.

٢٠- وأشارت الصين إلى اكتمال عملية الانتقال السلمي من نظام الفصل العنصري إلى مجتمع ديمقراطي وإلى إنشاء نظام وطني شامل لتعزيز حقوق الإنسان. ولاحظت أن جنوب أفريقيا قد استضافت مؤتمرات تاريخية لمكافحة العنصرية وأشارت إلى تعاونها مع هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. وقد أنشأت جنوب أفريقيا مؤسسات عديدة لتعزيز حقوق الإنسان واعتمدت تدابير إيجابية لتشجيع المصالحة ومكافحة الكراهية. وطلبت الصين معلومات إضافية عما تحقق من إنجازات محددة في هذا المجال. وأشارت إلى التقدم الكبير الذي أحرزته جنوب أفريقيا والخبرة الواسعة التي اكتسبتها في تعزيز المساواة والقضاء على التمييز وسألت عما إذا كان لدى جنوب أفريقيا خطط محددة لنشر تلك الخبرات.

٢١- وقالت أنغولا إنه بالرغم من كل الجهود التي تبذلها جنوب أفريقيا، فإن عدم المساواة في نيل التعليم لا يزال قائماً في بعض المناطق. وأوصت جنوب أفريقيا بمواصلة جهودها لتعزيز وتسهيل الالتحاق بالمدارس، لا سيما من قبل أطفال الأسر المحرومة اقتصادياً. وأشارت إلى أن جنوب أفريقيا في طريقها إلى تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ رغم أن توفير التعليم الجيد لجميع الأطفال سيشكِّل تحدياً. وسألت أنغولا عن الكيفية التي ستواجه بها جنوب أفريقيا هذه المسألة بالذات. ورحبت بالسياسات التي تتبعها جنوب أفريقيا لتعزيز المساواة بين الجنسين وشجعت الحكومة على مواصلة السير على نفس النهج.

٢٢- وأشارت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نجاح جنوب أفريقيا في الانتقال السلمي من نظام الفصل العنصري إلى إنشاء دولة ديمقراطية عن طريق انتهاج سياسة المصالحة والوحدة الوطنية. وأشارت إلى إنشاء لجنة الحقيقة ولجنة حقوق الإنسان والمديرية المستقلة المعنية بتلقي للشكاوى ومحاكم المساواة المنشأة لإنصاف أشد الفئات حرماناً. كما أشارت إلى أن جنوب أفريقيا طرف في صكوك دولية مختلفة وإلى أنها منفتحة على صكوك عديدة أخرى وقالت إنها تتطلع إلى انضمام جنوب أفريقيا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولاحظت جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه بالرغم من زوال نظام الفصل العنصري، فإنّ العزل بحكم الأمر الواقع لا يزال قائماً واستعلمت عن التدابير التي اعتمدتها الحكومة من أجل التخلص من مخلفات

نظام الفصل العنصري نهائياً. وأشارت إلى مشكلة اكتظاظ السجون وطلبت معلومات عن التدابير المزمع اتخاذها لمعالجة هذه المسألة. ولاحظت أيضاً أنّ بعض التجمعات السكانية معروفة بارتفاع معدلات الجريمة فيها واستعلمت عن التدابير المتخذة من أجل التصدي لهذه الظاهرة.

٢٣- وأشارت كوت ديفوار إلى أن جنوب أفريقيا قد واجهت على مدى عقود من الزمن وضعاً أتاح للسلطات التي كانت قائمة آنذاك أن تتجاهل حقوق الإنسان، أياً كانت. وتتمثل أصعب الآثار الناجمة عن ذلك في أن ضرورة توفير التعليم اللائق للأطفال لم تكن تؤخذ في الاعتبار، مما أدى إلى ظهور مشكلة أخرى في هذا البلد هي مشكلة تفشي العنف بجميع أنواعه. ورحبت كوت ديفوار بالقوانين التشريعية الهادفة إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بالضمانات التي قدمتها الشرطة بخصوص احترام معايير حقوق الإنسان. وشددت كوت ديفوار، فيما يتعلق بالحق في السكن، على أن أكثر من تسعة ملايين شخص من سكان الحواضر والأرياف يستفيدون من برنامج الإسكان الذي تنفذه الحكومة. ورحبت بالجهود المبذولة في سبيل قيام دولة خالية من أي شكل من أشكال التمييز وسألت عن الاستراتيجية التي تتبعها الحكومة من أجل تمكين سكان جنوب أفريقيا من العيش معاً على الرغم من اختلافاتهم.

٢٤- وأشارت السنغال إلى ما تبذله جنوب أفريقيا من جهود من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري وإنشاء مجتمع ديمقراطي متعدد الثقافات. وشجعت جنوب أفريقيا على مواصلة هذا النهج المكرَّس لخدمة قضية حقوق الإنسان. وسألت السنغال عما إذا كانت جنوب أفريقيا تنوي التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٥- وأشارت كوبا إلى أن جنوب أفريقيا مثال حي على كفاح الإنسانية الطويل ضد التمييز وعدم المساواة. فجنوب أفريقيا الحاضر لا علاقة لها بنظام الفصل العنصري الجائر الذي أصبحت جنوب أفريقيا بعده حرة وديمقراطية ومرجعاً لجميع من لا يزالون يكافحون من أجل العدالة والحرية. وكوبا تدرك تماماً الإنجازات الهائلة التي حققتها جنوب أفريقيا وما تبذله من جهود لا تكلّ طلباً للمساواة والاندماج والتنمية. وهي تعي أيضاً ما تواجهه جنوب أفريقيا من تحديات في ظل نظام اقتصادي دولي يتّسم بالظلم وعدم المساواة، وهي تحديات يواجه العديد منها أيضاً جميع البلدان النامية.

٢٦- ولاحظ الاتحاد الروسي التغييرات التي طرأت منذ إلغاء نظام الفصل العنصري ونوه بما تبذله جنوب أفريقيا من جهود لبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الثقافات. وأشار أيضاً إلى الجهود المبذولة للقضاء على العزل والتمييز العنصريين. ورحبت روسيا بالتدابير التي اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا من أجل منع التعذيب وضمان معاملة الأشخاص المحتجزين معاملة لائقة. وأشارت إلى إنشاء المديرية المستقلة لتلقي الشكاوى التي ستتمتع، حسب رأيها، بكامل الصلاحية للتحقيق في حالات التعذيب، واصفةً ذلك بالخطوة الهامة. وطلبت روسيا معلومات إضافية حول نتائج عمل تلك المديرية وطلبت معرفة ما إذا كانت قد أسهمت في منع التعذيب والقضاء عليه.

٢٧- واعترفت مصر بأن الديمقراطية في جنوب أفريقيا لا تزال فتية نسبياً وأن مواطني جنوب أفريقيا قد خضعوا طيلة ٣٥٠ عاماً لأنظمة قمعية متتالية تنوعت بين الغزو والاستعمار وصولاً إلى نظام الفصل العنصري الذي يمثل

أسوأ شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري المؤسَّسيْن. ورحبت مصر بالتدابير التشريعية العديدة المتخذة من أجل بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الثقافات وتحقيق التعافي الاجتماعي الضروري ومكافحة الفصل والتمييز العنصريين بصورة فعالة. وأعربت مصر عن اهتمامها بمعرفة المزيد عن التدابير التي اتخذتها جنوب أفريقيا والسياسات التي اتبعتها من أجل تصحيح أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الموروثة في ظل وضع تسوده روح من الوئام الاجتماعي والمصالحة الوطنية تثير الإعجاب حقاً.

٢٨- وأجاب وفد جنوب أفريقيا عن الأسئلة التي طُرحت أثناء الحوار التفاعلي. ففيما يتعلق بالعديد من الأسئلة التي أُثيرت بشأن العنصرية واستمرار المواقف العنصرية في جنوب أفريقيا، أقر الوفد بأنه لا تزال هناك في جنوب أفريقيا بقايا لمواقف موروثة من عهد الاستعمار ونظام الفصل العنصري، وهي تتعلق بالتفوق العنصري. وقال إنه لا يمكن أن نتوقع من أي بلد أن يمحو في ١٤ سنة آثار ٣٠٠ سنة من القمع ومن ممارسات نظام الفصل العنصري. ومن التدابير التي اتُّخذت لمعالجة هذه المسألة إنشاء محاكم المساواة في إطار الولاية المسندة إلى لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان التي يجوز لها الاستماع إلى الشكاوى المتعلقة بالتمييز والتي أُعدت لتكون في متناول الجميع دون حاجة إلى الاستعانة بمحام. وهناك أيضاً مبادرات خاصة بأماكن العمل لحماية النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز. وتضمن الحكومة أولاً وقبل كل شيء تحقيق المساواة في المجتمع عن طريق التدابير القانونية والسياساتية، بما في ذلك فرص تقديم طلبات العمل والتمتع بمعاملة عادلة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت آليات إقراض لتيسير الحصول على قروض سكن، بما في ذلك السكن المنخفض الكلفة. وفيما يخص الأسئلة والادعاءات المتعلقة بالتعذيب، قال الوفد إن جنوب أفريقيا قد صدّقت على اتفاقية مناهضة التعذيب واعتمدت سياسة لمنع التعذيب ومعاملة الأشخاص المحتجزين في مخافر الشرطة معاملة لائقة، بما في ذلك من خلال الأوامر الدائمة. والغرض من ذلك هو فرض اتخاذ خطوات سريعة حتى يتسنى للمديرية المستقلة المعنية بالنظر في الشكاوى التحقيق في شكاوى التعذيب وضمان المساءلة حفاظاً على سلامة المحتجزين. وقد شُرع في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل تعزيز المساءلة وذلك عن طريق وضع دوائر الشرطة تحت رقابة سلطات مدنية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة قانون ينص على تعيين أفراد مستقلين لزيارة السجون وتقديم تقارير إلى المفتشية القضائية للسجون.

٢٩- ورداً على الأسئلة المتعلقة بحرية التعبير وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، أوضح الوفد أن ديمقراطية جنوب أفريقيا قامت بفضل نضال المدافعين عن حقوق الإنسان. والدستور يضمن لكل شخص الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وغير المسلح والحق في الإضراب والاعتصام وفي تقديم العرائض. ولكل شخص الحق في حرية التنقل وفي عدم التعرض للعنف بجميع أشكاله وفي السلامة منه، سواء أكان مصدره عاماً أم خاصاً. وفي حين أن شرعة الحقوق في جنوب أفريقيا تكرس الحق في حرية التعبير، فإن هذه الحرية لا يمكن أن تشمل الدعاية للحرب أو التحريض على العنف أو الحض على الكراهية بسبب الأصل العرقي أو الإثني أو نوع الجنس أو الدين، فكل ذلك يشكل تحريضاً على إلحاق الأذى. وتُتيح القوانين ذات الصلة سبل انتصاف مدنية لضحايا خطاب الكراهية العنصرية. ويشمل الحق في حرية التعبير حريةَ الصحافة وغيرها من وسائط الإعلام. وقال الوفد إن وسائط الإعلام ليست مملوكة للدولة في جنوب أفريقيا. وفيما يخص الأسئلة المتعلقة باللاجئين، بمن فيهم اللاجئون من زمبابوي، أوضح الوفد أن القانون المتعلق باللاجئين لا يميز بين الجنسيات. وهناك عدد كبير من الزوار من غير اللاجئين الحقيقيين الذين يحاولون انتهاز الفرص التي تتيحها تدفقات الهجرة المختلطة الواسعة النطاق

فيسيئون استخدام نظام اللجوء في جنوب أفريقيا ويقدمون طلبات للحصول على مركز اللاجئ. ومن النتائج الجانبية الخطيرة لذلك تعطُّل نظام اللجوء بشكل خطير مما أدى إلى تأخر النظر في نحو ٠٠٠ ١٠٠ طلب. وقد اتخذت وزارة الداخلية إجراءات حازمة لمعالجة الوضع أدى إلى تقليص عدد الطلبات التي تأخر النظر فيها إلى ٠٠٠ ٨ طلب في الوقت الراهن. ويجري حالياً إنشاء نظام متكامل ومتطور لتحديد اللاجئين بالاعتماد على علم الأحياء القياسي. وسيحول ذلك دون تكرار تراكم الملفات المتأخرة.

٣٠- وفيما يخص الأسئلة المتعلقة بحصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على الخدمات، أشار الوفد إلى أنه تناول هذه المسألة في بيانه وأضاف بأنه تم تخصيص قدر كبير من الموارد لضمان تكافؤ فرص الوصول إلى مرافق وخدمات الرعاية الصحية بما يكفل الحصول على العلاج المناسب في حالة المرض. وأوضح الوفد كذلك أن مسألة العقوبة الجسدية كانت قد طُرحت على المحكمة الدستورية في عام ١٩٩٥ في إطار القضية التي رفعتها *الدولة ضد ويليامز* والتي شكلت سابقة قضائية بارزة. وخلصت المحكمة إلى أن جلد اليافعين بالسوط هو شكل من أشكال العقوبة يجرِّدهم من إنسانيتهم، وهي لم تُبِح خرق الحقوق المكرسة في الدستور. وقد أدى هذا إلى سن قانون إلغاء العقوبة الجسدية في عام ١٩٩٧. وتعتبر العقوبة الجسدية في جنوب أفريقيا ضرباً من ضروب المعاملة أو العقوبة المهينة والقاسية واللاإنسانية ويُعَاملُ مُمَارِسوها وفقاً للقانون الجنائي. وأوضح الوفد كذلك أن نظام الفصل العنصري كان يستخدم التعذيب بصورة منهجية لبث الخوف في نفوس الأغلبية السوداء من سكان الأمة وترهيبها. وتم تناول مسألة التعذيب ضمن الإطار المؤسسي والتشريعي وكان التحدي يكمن في إلغاء جميع قوانين الأمن الداخلي التي كانت مخالفة لدستور جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٩٦، أُلغي ٣٦ قانوناً. وكانت القوانين الملغاة تنص على جواز الاحتجاز بدون محاكمة وعلى إجراءات إدارية شتى ضد وسائط الإعلام والمنظمات والمظاهرات والأشخاص. ويحظر دستور جنوب أفريقيا ممارسة التعذيب حتى أثناء حالة الطوارئ. وتعكف الحكومة حالياً على وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون تجريم التعذيب الذي كان قد عُرض على المجتمع المدني للتعليق عليه والذي سيجرِّم التعذيب وفقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب. أما فيما يخص عمل لجنة الحقيقة والمصالحة، فقد قدَّم الوفد معلومات تفيد بأن الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب أفريقيا الذي سُنَّ في عام ١٩٩٣ قد مهَّد الطريق أمام فتح حوار بين الحكومة وحركات التحرير وأمام رفع الحظر عن هذه الأخيرة. واللجنة مكلفة بعقد جلسات استماع بشأن الفظائع التي ارتكبها نظام الفصل العنصري في الماضي وبمساعدة الأمة على التعافي والمصالحة. وقد مُنح العفو ولا يزال يُمنح لمن يستحقه من ملتمسي العفو. كما تناولت اللجنة مسألة توفير وسائل الجبر والانتصاف للضحايا. وفيما يتعلق بالتعويض، دُفع لما نسبته ٩٠ في المائة من طالبي التعويض ٠٠٠ ٣٠ راند جنوب - أفريقي. أما القضايا المتبقية البالغ عددها ٦٥٠ قضية، فلم يتسن الفصل فيها بسبب وفاة الضحايا أو تعذر العثور عليهم. وقد تمثلت أولوية الحكومة في هذا السياق في ضمان انتقال سلس دون إراقة دماء، وإحداث قطيعة مع الماضي المؤلم وقيام أمة جديدة عمادها الكرامة الإنسانية والمساواة. وقد اختتمت اللجنة عملها في عام ١٩٩٩. وحدثت تطورات إيجابية في مجال حماية النساء والأطفال مثل وضع *برنامج تمكين الضحايا وميثاق خدمة ضحايا الجريمة* الذي يشير إلى التزام الأجهزة ذات الصلة في *مجموعة العدل ومنع الجريمة والأمن* بتناول حقوق الضحايا. وقد وُضع أيضاً عدد كبير من البرامج الرامية إلى مساعدة ضحايا الجريمة. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء محاكم الأُسرة التي تنظر في المنازعات الأسرية دون غيرها وإنشاء أكثر من ٦٠ محكمة مختصة بالجرائم الجنسية توفِّر حمايةً خاصةً لضحايا الاغتصاب أثناء النظر في قضاياهم. وتؤدي مراكز ثوثوزيلا للرعاية، التي تقدم دعماً إضافياً

لضحايا الجريمة، دوراً متعدد الجوانب يتمثل في ضمان سلامة الضحايا الذين يوجهون تهماً، وتهيئة بيئة سليمة وآمنة لفحصهم وتزويدهم بالمشورة. وفي العام الماضي، بدأت جنوب أفريقيا تتفاعل منهجياً مع قطاع الأعمال وغيره من القطاعات السكانية بغية وضع نهج شامل وجامع إزاء إصلاح نظام القضاء الجنائي.

٣١- وأشادت باكستان بجنوب أفريقيا لإنشائها لجنة حقوق الإنسان ومكتب المحامي العام ولجنة تعزيز وحماية الجماعات الثقافية والدينية واللغوية، ولجنة المساواة بين الجنسين واللجنة الانتخابية المستقلة، ولكل ما تبذله من جهود. وطلبت مزيداً من التفاصيل عن الجهود المبذولة للتصدي لمخلفات اقتصاد قائم على التمييز العنصري وما نجم عنه من تحديات تتصل بالفقر، وطلبت مزيداً من المعلومات عما تبذله جنوب أفريقيا من جهود لمعالجة المسائل المتعلقة باللاجئين وبطالبي اللجوء.

٣٢- وأعربت المكسيك عن تقديرها للجهود التي تبذلها جنوب أفريقيا من أجل إصلاح إطارها القانوني المحلي لحماية حقوق الإنسان، وهي تتمثل في التدابير المتخذة لمكافحة العزل والتمييز العنصريين بمعنييهما الواسعين وإلغاء عقوبة الإعدام. واعترفت بوفاء جنوب أفريقيا بالتزاماتها بموجب مختلف الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين. إلا أن هناك تقارير شتى تتعلق بحالات إعادة مهاجرين وطالبي لجوء إلى بعض البلدان رغم وجود أسباب وجيهة للاعتقاد بأنهم قد يتعرضون فيها للتعذيب. وأوصت المكسيك جنوب أفريقيا بإنشاء أو تعزيز آليات إجراءات المراقبة، بما في ذلك إجراءات الاعتراف بمركز اللاجئ وإجراءات ترحيل الأجانب وذلك بهدف ضمان الحق في جلسة استماع وبالتالي قطع الطريق على التجاوزات الممكنة والامتثال لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وأشارت المكسيك كذلك إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة جنوب أفريقيا في سبيل ضمان الحق في الصحة، ولا سيما الحملة التي شنتها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وطلبت المكسيك في هذا الصدد مزيداً من المعلومات عن الأقليات العرقية وعن التدابير المتخذة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والحصول على الأدوية اللازمة للعلاج منه.

٣٣- وطلبت أستراليا معلومات عن آراء جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والنهج الذي تتبعه حيالها ودعمِها لها وأشارت إلى أنه توجد في جنوب أفريقيا مؤسسة تعمل وفقاً لمبادئ باريس. وأبدت أستراليا رغبتها في معرفة الدور الذي تؤديه تلك المؤسسة في تعزيز حقوق الإنسان.

٣٤- وأعربت الجزائر عن تقديرها لاعتراف جنوب أفريقيا، في جملة أمور أخرى، بالحق في الحصول على الماء بوصفه حقاً من حقوق الإنسان وبالطريقة التي انتهجتها لإدراج الحد من الفقر في صلب السياسات والاستراتيجيات القطاعية ومخصصات الميزانية، وأعربت عن إعجابها بالإنجازات التي حققتها جنوب أفريقيا في توفير السكن لستة ملايين نسمة خلال فترة ١٢ سنة بمعدل لم يسبق أن سجله أي بلد في العالم. وتودّ الجزائر التعلم من هذا الأداء القياسي فطلبت مزيداً من التوضيحات في هذا الخصوص لأنها تواجه تحدياً مشابهاً. كما أشارت إلى تراجع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بفضل توفير العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي على نطاق واسع، وأوصت بأن تكثف جنوب أفريقيا جهودها في هذا الصدد ضمن سياق ميثاق الصحة الوطني، مع التركيز بصفة خاصة على المراهقين.

٣٥- وأثنت غانا على جنوب أفريقيا لاتخاذها تدابير تشريعية عديدة ترمي إلى بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الثقافات وأشادت بالجهود المبذولة في سبيل القضاء على العزل والتمييز العنصريين وفي سبيل تعزيز التشريعات والسياسات المتعلقة بالأطفال. وأشارت غانا إلى التحديات القائمة وحثت جنوب أفريقيا على مواصلة التصدي للعنف المترلي وللحالات المزعومة المتعلقة بإساءة معاملة غير المواطنين على يد الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وأشارت أيضاً إلى أن العزل لا يزال قائماً خاصةً فيما يتعلق بالملكية والحصول على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن. وطلبت غانا مزيداً من المعلومات عن التدابير المحددة المتخذة لتيسير تمتع الفئات المحرومة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٦- وأشارت سري لانكا إلى أن التخلص من موروث نظام الفصل العنصري وتحقيق التنمية البشرية وإعمال جميع حقوق الإنسان هي أمور لا تزال تشكل تحديات كبيرة في جنوب أفريقيا. كما أشارت إلى أن جنوب أفريقيا قد أصبحت طرفاً في عدد من أهم معاهدات حقوق الإنسان، خاصة منذ إرساء الديمقراطية في هذا البلد. وقالت إن مجموعة من المؤسسات والجهات الفاعلة في جنوب أفريقيا، ومن بينها المحاكم والبرلمان ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، تطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل نقص القدرات عقبة أمام الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية الحكم وتوفير الخدمات بالمستويات المثلى في ضوء التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد. وطلبت سري لانكا معرفة الخطوات التي اتخذتها جنوب أفريقيا لمعالجة هذه المسألة وما تقترحه على المجتمع الدولي من سبل لمعالجتها عن طريق التعاون الدولي.

٣٧- وأشارت ألمانيا إلى أن الرعاية الصحية والعلاج إلى جانب الوقاية هي مجالات عمل مهمة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسألت عن التدابير المزمع اتخاذها من أجل ضمان حصول النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الرعاية الصحية والعلاج على قدم المساواة مع الرجال. وأشارت ألمانيا كذلك إلى ارتفاع معدلات الجريمة وطلبت معلومات عن التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها في سبيل تعزيز أمن المواطنين وزيادة حماية الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال. ولاحظت ألمانيا أن دستور جنوب أفريقيا هو أحد الدساتير الأكثر تقدمية فيما يتعلق بإتاحة الحصول على مياه الشرب المأمونة وأشارت إلى أن جنوب أفريقيا قد تمكنت من زيادة عدد السكان الذين يحصلون على الماء بسهولة زيادة كبيرة. وسألت ألمانيا عن كيفية الاستفادة من النموذج الجنوب - أفريقي بوصفه مثالاً على الممارسات الفضلى وعن مزايا اتباع نهج يقوم على أساس حقوق الإنسان في تناول مسألة الماء. وأشارت ألمانيا إلى أن جنوب أفريقيا قد وقّعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولكنها لم تصدِّق عليه بعد وأوصتها بأن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

٣٨- وأشارت نيوزيلندا إلى التقدم الكبير المحرز في محاولة التصدي للمظالم المترتبة على موروث نظام الفصل العنصري. وأشارت إلى أن جنوب أفريقيا قد تخلفت عن تقديم العديد من التقارير إلى هيئات المعاهدات وسألت عن أهم العوائق التي تواجه جنوب أفريقيا في هذا الصدد وعن الخطوات التي اتخذتها أو الخطط التي ستتبعها في سبيل التغلب على تلك العوائق. وأعربت نيوزيلندا عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت جنوب أفريقيا قد حددت آجالاً لتقديم تقاريرها إلى هيئات المعاهدات وما إذا كانت قد فكّرت في إعداد وثيقة أساسية مشتركة. ورحبت نيوزيلندا بتعليقات الوفد بشأن تقديم جنوب أفريقيا تقاريرها المتأخرة إلى هيئات المعاهدات وخصوصاً تقاريرها

الأولية خلال فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان. ورحّبت كذلك بأي تعليقات تقدَّم بشأن التعاون التقني الذي قد تحتاجه جنوب أفريقيا من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات.

٣٩- وأشادت هولندا بدستور جنوب أفريقيا الذي يوفر حماية قويّة لحقوق الإنسان. ولكنها أشارت إلى أنه بالرغم من حماية الدستور لحقوق المرأة ومن اتخاذ بعض الإجراءات، فإنه من الضروري بذل مزيد من الجهود في سبيل منع العنف القائم على أساس نوع الجنس. وأوصت هولندا جنوب أفريقيا باتخاذ مزيد من التدابير لحماية النساء المعرضات لهذا العنف أو اللواتي تعرضن له بالفعل وبتوفير سبل الانتصاف لهن. وأشارت إلى دخول أعداد هائلة من المهاجرين إلى جنوب أفريقيا وأعربت عن رغبتها في معرفة المزيد عن الإجراءات والبرامج التي شُرع فيها بخصوص إدماج تلك المجموعات في المجتمع وعن توقعات جنوب أفريقيا بشأن مراعاة حقوق الإنسان في إطار هذه الجهود، على وجه التحديد.

٤٠- وأشارت زمبابوي إلى أن جنوب أفريقيا ما تزال تواجه تحديات شديدة في محو آثار نظام الفصل العنصري الاستعماري. وقالت إنها تجد ما يشجّعها في التدابير الملموسة المتخذة من أجل ضمان التمتع بالحق في السكن اللائق على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي والتدابير الرامية إلى إنشاء نظام قانوني لإيجار السكن لصالح الفئات الضعيفة التي ليس بمقدورها امتلاك مساكن، ولاحظت التقدم الكبير المحرز في قطاع الخدمات الصحية وفي ضمان الحق في التعليم. وأوصت زمبابوي جنوبَ أفريقيا بتسريع عملية التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، معتبرةً أن الدستور يُجيز فعلاً الاحتكام إلى القضاء بشأن هذه الحقوق. كما شجّعت جنوب أفريقيا على مواصلة سعيها إلى ضمان تمكن أفراد المجتمع المهمشين والذين كانوا محرومين في السابق من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة مع غيرهم.

٤١- وأشارت موريتانيا إلى تدعيم الصكوك القانونية والمؤسسية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا منذ انتهاء نظام الفصل العنصري، بما في ذلك في المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ورحبت موريتانيا بالتقدم المحرز في ميادين الصحة والتعليم وحرية التعبير والقضاء على الفقر. وسألت عن التدابير المتخذة لمكافحة ظاهرة كره الأجانب المستمرة ضد مواطني دول أخرى حسبما ذكرته لجنة القضاء على التمييز العنصري وأوصت بمواصلة وتكثيف الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وعدم المساواة الاجتماعية.

٤٢- واعترفت الدانمرك بالطائفة الواسعة من التحسينات التي حققتها جنوب أفريقيا في مجال حقوق الإنسان منذ انتهاء نظام الفصل العنصري. وفي ضوء الادعاءات المتواصلة بحدوث أفعال تعذيب ومعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة على يد قوات الأمن، فقد أحاطت الدانمرك علماً على النحو الواجب بالمعلومات التي قدمتها جنوب أفريقيا والتي تفيد بأنه سيتم إدراج التعذيب كجريمة محددة في القانون الجنائي لجنوب أفريقيا وفق ما تقتضيه اتفاقية مناهضة التعذيب. وحثت الدانمرك جنوب أفريقيا على أن تعتمد، وفقاً لتوصيات لجنة مناهضة التعذيب، التشريعات المناسبة في تاريخ مبكر وطلبت من الوفد تقديم توضيحات بشأن التدابير الملموسة التي تعتزم الحكومة اتخاذها لوقف الحالات المبلغ عنها فيما يتصل بالاستخدام المنهجي للتعذيب.

٤٣- ورحبت فرنسا بالجهود المبذولة وبالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية. ولاحظت فرنسا كذلك أن جنوب أفريقيا قد أصبحت على مدى السنين الأخيرة قطباً هاماً جاذباً للمهاجرين وطلبت مزيداً من التوضيحات في هذا الشأن وسألت عن الكيفية التي تُضمن بها حقوق المهاجرين و/أو طالبي اللجوء. وأوصت فرنسا أيضاً جنوب أفريقيا بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وبالتصديق عليها.

٤٤- وأشارت الجماهيرية العربية الليبية إلى كون جنوب أفريقيا من البلدان التي صدقت على أغلبية اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية وإلى كونها أيضاً قد فتحت أبوابها أمام جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة داعيةً إيّاهم لزيارتها. وقد عانت جنوب أفريقيا من وطأة نظام الفصل العنصري، غير أنه بعد قيامها كدولة ديمقراطية أصبح كل مواطن من مواطنيها يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي مجال التعليم، لاحظت اليونيسيف أن جنوب أفريقيا على وشك تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي للجميع والمساواة بين البنين والبنات. وسألت الجماهيرية عن التدابير التي تتخذها جنوب أفريقيا من أجل التوصل إلى نهج تعليمي جيِّد وجديد لصالح جميع الأطفال.

٤٥- ورحبت فلسطين بالجهود التي تبذلها جنوب أفريقيا وأشارت إلى دورها القيادي في مجال حقوق الإنسان. كما أشارت إلى الجهود التي تبذلها جنوب أفريقيا بغية التخلص من موروث حقبة التمييز العنصري وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين دون تمييز، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية. وأشارت فلسطين إلى الإنجازات الباهرة التي حققتها جنوب أفريقيا في تحقيق المساواة للنساء وتكافؤ فرص العمل والتعليم والأمن الغذائي، كما أشارت إلى التحديات التي تواجهها في مجال الصحة. ولاحظت انفتاح جنوب أفريقيا على جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ودورها الحيوي في تسوية المنازعات وفي حفظ السلام.

٤٦- واعترفت بوتسوانا بالإنجازات العديدة التي حققتها جنوب أفريقيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لا سيما بعد الانتقال الشاق من عهد نظام الفصل العنصري. وأثنت على جنوب أفريقيا لنجاحها في إقامة إطار عمل مؤسسي وهنَّأها على جهودها المتواصلة في مختلف القطاعات من أجل تحقيق المساواة. وقالت إن سِجِل جنوب أفريقيا الحافل في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين هو مصدرُ إلهام للمنطقة دون الإقليمية، وإن ما تبذله جنوب أفريقيا من جهود في سبيل الوفاء بالتزاماتها الدولية يستحق الثناء كما أن تعاونها مع المكلفين بولايات في مجال حقوق الإنسان هو مصدرُ إلهام للجميع.

٤٧- وأجاب وفد جنوب أفريقيا عن الأسئلة المتعلقة بتحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي وأشار إلى ما أُنجِز من إصلاحات وما اتُخِذ من تدابير من أجل إعادة توزيع الثروة، إلى جانب مختلف السياسات الرامية إلى تحسين مستوى معيشة جميع السكان. وشدّد على أنه بدون تدخلات الدولة الهادفة إلى التصدي مباشرةً لأوجه عدم المساواة التاريخية في جنوب أفريقيا، لن يتسنى تحقيق النمو الاقتصادي. كما أشار إلى برنامج إعادة الإعمار والتنمية وإلى مبادرة النمو السريع والمتقاسَم لجنوب أفريقيا التي تشتمل على برنامج لبناء المهارات. وفي الفترة الأخيرة، أصبح القانون العريض القاعدة لتمكين السود اقتصادياً يشكل أحد أهم العوامل المحدِّدة للتغيير في المجال الاقتصادي. وقد شهدت جنوب أفريقيا تكاثر مواثيق تمكين السود اقتصادياً وقد شهدت الشركات الملتزمة بتلك

المواثيق نمواً هائلاً منذ عام ١٩٩٤ عندما تم إدراج أول اتحاد شركات مملوكة للسود في بورصة جوهانسبورغ. وتحظى هذه الشركات بتمثيل جيد في الأوساط المالية ووسائط الإعلام والأنشطة الحرجية، وما إلى ذلك. وكرَّر الوفد قوله بأن تدخل الدولة كثيراً ما يكون ضرورياً من أجل تصحيح أوجه عدم المساواة.

٤٨- أما بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وزيادة فرص الحصول على العلاج، فقد أوضح الوفد أن الحكومة قد وضعت لوائح لتسعير الأدوية في عام ٢٠٠٤ لكي تجعل الدواء في متناول الجميع. وقد طعن في ذلك النظام برمته أمام المحاكم التي قضت بالإبقاء عليه. وستسهل لوائح التسعير تلك الحصول على الأدوية بأسعار رخيصة وستساعد في توفير أنظمة العلاج للمحتاجين. وتُجري الحكومة عمليات تقييم سنوية لمعرفة مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان. وتشير دراسات حديثة إلى تراجع معدلات الإصابة بالفيروس في صفوف الشباب، مما يدل على أن البرامج الوقائية قد بدأت تحظى بالقبول. وفيما يتعلق بمسائل السكن، أوضح الوفد أن ١٥ في المائة من السكان كانوا قبل عام ١٩٩٤ يشغلون كل الأراضي تقريباً (حتى ٨٧ في المائة) وكان ذلك يعني أن ظاهرة التشرد كانت مرتبطة بعدم ملكية الأراضي. وبالتالي فقد كان من الضروري تنفيذ مجموعة من القوانين من أجل معالجة مسألة الإصلاح الزراعي. وتتميز جنوب أفريقيا بتوفر حماية دستورية قوية وقوانين تمنع عمليات الإخلاء غير القانونية وتتيح لضحايا الإخلاء غير القانوني إمكانية اللجوء إلى القضاء. وقد تناول الوفد هذا الأمر بإسهاب في البيان الذي أدلى به سابقاً. وقد أقرت وزارة الداخلية بأن كره الأجانب أصبح يمثل مشكلة تستدعي الاهتمام. وأُنشئت وحدة مكافحة ظاهرة كره الأجانب بالاشتراك مع أصحاب مصلحة آخرين وتم تحديد ولايتها بموجب قانون الهجرة بصيغته المعدلة الذي ينص على أنه يجب على جنوب أفريقيا، فيما يخص المهاجرين، أن تعزِّز ثقافة تقوم على حقوق الإنسان في أوساط الحكومة والمجتمع المدني وذلك في إطار النهج الذي تتبعه في مجال مراقبة الهجرة. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن الحكومة قد شرعت في تنفيذ برامج تدريبية شتى للموظفين الذين يتعاملون مع اللاجئين والمهاجرين. وقد اتُّخذت تدابير لتسهيل وتبسيط إصدار تراخيص الإقامة الدائمة والمؤقتة لمن يحق لهم الحصول عليها ولكشف حالات الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية وترحيلهم، مثلما يحدث في أكثر البلدان تقدماً.

٤٩- وأشار الوفد إلى أن جنوب أفريقيا في طريقها إلى تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فالدستور يضمن لكل شخص الحق في التعليم الأساسي، بما في ذلك التعليم الأساسي للكبار ومراحل تعليمهم الأخرى، وهو ما يجب على الدولة أن تجعله متاحاً ومتيسراً بالتدريج عن طريق اتخاذ تدابير معقولة. وقد خطت جنوب أفريقيا خطوات كبيرة على طريق زيادة فرص التعليم للفئات التي كانت محرومة في السابق ولا سيما السود الجنوب - أفريقيون. وبتخصيص نحو ٥,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، أصبحت جنوب أفريقيا تسجل أحد أعلى معدلات الاستثمار الحكومي في التعليم على صعيد العالم. أما التعليم الجامعي فهو خاضع للرسوم ولكن المساعدة تقدَّم للطلبة الفقراء عن طريق الخطة الوطنية لتقديم المعونة المالية للطلبة الجامعيين، التي تُنفِق ما يزيد عن مليار راند في السنة. وإذا حقق الطالب أداءً جيداً، يمكن تحويل جزء من القرض إلى منحة. وفيما يخص الحقوق الإنجابية للمرأة، أشار الوفد إلى أن للنساء الحق التام، بموجب القانون، في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأجسادهن. وأوضح أن القانون المتعلق بخيار إنهاء الحمل يمنح المرأة حرية الاختيار حسب ظروفها الخاصة. أما فيما يتعلق بمسألة تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، فقد أوضح الوفد أنه لا يوجد عائق سياسي يحول دون إعداد تلك التقارير بل إن العائق يتمثل في كون إعدادها يتطلب جهداً كبيراً. وقال إن جنوب أفريقيا تبحث عن سبل لإعداد تلك التقارير على

النحو الأمثل. وفيما يخص التصديق على المعاهدات، أكد الوفد أنه قد وضع قائمة بالصكوك التي بلغت مرحلة التوقيع والتصديق وأن جنوب أفريقيا ستخبر الفريق العامل بالصكوك التي ستصبح طرفاً فيها عند تقديم تقريرها بعد أربع سنوات. وقال الوفد أيضاً إنه قد أحاط علماً بالتوصيات المقدمة وإنه سيقوم بدراستها. كما أحاط علماً بالتعليقات الإيجابية الصادرة عن دول كانت قد واجهت تحديات مشابهة في الماضي.

٥٠- وأعربت تونس عن تقديرها لجنوب أفريقيا وقالت إن النهج الذي تتبعه في مجال حقوق الإنسان هو مصدر إلهام لها. ولاحظت تونس باهتمام التقرير الوطني الذي يقدم عرضاً مفصّلاً للصكوك المعتمدة في مختلف المجالات من أجل حماية حقوق الإنسان. وأثنت تونس على جنوب أفريقيا لما حققته من إنجازات هامة خاصة في ميدان التعليم الذي شهد تطوراً لافتاً، ولما قامت به من أنشطة خاصة لصالح الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ولضمان المساواة في مجال التعليم. وطلبت تونس مزيداً من المعلومات عن هذه الميادين وأوصت جنوب أفريقيا بمواصلة جهودها لتعزيز الحقوق المتصلة بالتعليم وبإيلاء اهتمام خاص لإدامة ونشر ثقافة حقوق الإنسان في صفوف الشباب كجزء من برنامجها التعليمي والتربوي.

٥١- ونوّهت البرازيل بالإنجازات التي حققتها جنوب أفريقيا في التغلب على التحديات الكبيرة التي فرضها تاريخ البلد الفريد من نوعه، خاصة بعد أن أمضى سنوات طويلة في ظل التمييز العنصري المؤسسي وتحت وطأة نظام الفصل العنصري. وأشادت البرازيل بالتزامات جنوب أفريقيا إزاء حقوق الإنسان وشددت على الإنجازات المحققة في مجال الحماية من التمييز العنصري وقالت إنها تتوقع مساهمة كبيرة من جنوب أفريقيا في عملية التحضير لمؤتمر ديربان الاستعراضي. وأثنت البرازيل أيضاً على جنوب أفريقيا لما أبدته من عزم سياسي لمواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان ولكنها أعربت عن قلقها فيما يخص تعزيز الحق في الصحة وحقوق المرأة. وفي هذا السياق، طُرح سؤالان محددان بشأن الكيفية التي تقيِّم بها جنوب أفريقيا السياسات التي تتبعها في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسياسات أو التدابير التي اعتمدتها لتعزيز حقوق المرأة وخاصة حقوقها الإنجابية. كما أوصت البرازيل جنوب أفريقيا بأن تنظر في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

٥٢- وأشار السودان إلى أن التخلص من نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا هو مصدر فخر وأن الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي قد تحقق بفضل إصرار وتصميم شعب جنوب أفريقيا في ما بذله من جهود. وأثنى السودان على جنوب أفريقيا لما بذلته من جهود في تخفيض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعرب عن اقتناعه بأنه لا يمكن إعمال الحقوق الاقتصادية بمختلف أشكالها إلاّ من خلال التعاون الدولي لا سيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تحت مظلة الأمم المتحدة وبرامجها وخصوصاً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى الدور القيادي الذي تؤديه جنوب أفريقيا على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد أوصاها السودان بإيلاء عناية خاصة لدور التعاون الدولي في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أوصاها بأن تشاطر غيرها من البلدان خبرتها وبرامجها وخططها في هذا المجال. وأشاد السودان كذلك بجنوب أفريقيا لقرارها استضافة مؤتمر ديربان الاستعراضي ودورها التاريخي في هذا الصدد.

٥٣- وأشادت زامبيا بجنوب أفريقيا للخطوات الهامة التي خطاها هذا البلد في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لا سيما بالنظر إلى تاريخه في ظل نظام الفصل العنصري. وأشارت زامبيا إلى الخطوات الإيجابية التي خطتها

جنوب أفريقيا في مجال حقوق الإنسان وشملت إنشاء لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان ووضع دستور وطني يستوفي متطلبات الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وإنشاء محاكم مختصة بالجرائم الجنسية؛ وإنشاء محاكم مختصة بقضايا المساواة يتيسر الوصول إليها لمتوسطي الحال من مواطني جنوب أفريقيا الذين لا يمكنهم الاستعانة بمحام، وسَن قانون تعزيز فرص الحصول على المعلومات. وأشارت زامبيا كذلك إلى التحديات التي تواجهها جنوب أفريقيا فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير خدمات الرعاية الصحية المتيسرة والجيدة، فضلاً عن مسألة اكتظاظ السجون. وفي هذا الصدد، حثّت زامبيا جنوب أفريقيا على مواصلة جهودها للوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عن طريق مواصلة تنفيذ ما وضعته من برامج لهذا الغرض.

٥٤- وأشارت الهند إلى أن بروز جنوب أفريقيا كديمقراطية مُكتَمَلة لديها التزام ثابت بالمبادئ والمثل الديمقراطية هو مصدر إلهام للآخرين، وأشادت بجنوب أفريقيا لأنها قد حققت ذلك عن طريق المحافظة على طابع التنوع الثقافي والتعددية في المجتمع وتعزيزه. وأشارت الهند أيضاً إلى أن التعليم يشكل وسيلة من أقوى الوسائل المستخدَمة لإحداث التغيير الاجتماعي وتهيئة السبيل لتحقيق التقدم الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أشارت الهند باهتمام إلى أن جنوب أفريقيا في طريقها نحو تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أعربت الهند عن اهتمامها بما قدمه الوفد من معلومات عن الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها من أجل تعزيز تعميم التعليم الابتدائي وخاصة في صفوف شرائح المجتمع المحرومة.

٥٥- وأشارت نيجيريا إلى تاريخ جنوب أفريقيا الاستثنائي في ظل نظام الفصل العنصري وإلى ما نشأ من آثار ضارة على مدى أكثر من ٣٠٠ سنة من سيطرة الاستعمار ونظام الفصل العنصري. وأشادت بالخطوات الجديرة بالثناء التي حققتها جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤ من أجل تغيير الدولة وإعادة توزيع الموارد بشكل يتيح تمتع جميع المواطنين بالمساواة في الحقوق ويحقق المساواة في الخدمات للجميع. وأشارت نيجيريا كذلك إلى التحديات الجديدة التي لا تزال جنوب أفريقيا تواجهها في مجالات كالسكن، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبطالة، غير أنّها أعربت عن ثقتها في أن جنوب أفريقيا ستنجح في التغلب على تلك التحديات. وفي هذا الشأن، حثت نيجيريا المجتمع الدولي على تقديم الدعم لجنوب أفريقيا من أجل التغلب على النتائج الطبيعية لنظام الفصل العنصري. كما حثت نيجيريا سلطات جنوب أفريقيا على مواصلة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها بغية القضاء على الفقر وبالتالي بلوغ أهداف أخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. ودعت نيجيريا المجتمع الدولي أيضاً إلى مواصلة تقديم المساعدة الضرورية لجنوب أفريقيا من أجل تحقيق تلك الأهداف والغايات.

٥٦- وأشارت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية إلى أن دستور جنوب أفريقيا الليبرالي يوفر بنية مؤسسية قوية لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. وقالت إن الفرصة سانحة أمام جنوب أفريقيا لكي تطلع غيرها من البلدان على ممارستها الفضلى بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع بلدان العالم، بما في ذلك المنطقة التي توجد فيها. وأشارت المملكة المتحدة إلى أن جنوب أفريقيا قد وقّعت على معظم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإلى أنّها قد أحرزت تقدماً جيداً على درب التصديق عليها. كما أشارت إلى الرد على سؤالها بخصوص التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وأوصت جنوب أفريقيا، في هذا السياق، بالتصديق عليه في أقرب فرصة. وأشارت المملكة المتحدة أيضاً إلى أن جنوب أفريقيا تستحق أن يُعترَف لها بالفضل لما حققته من تقدم في محو آثار نظام الفصل العنصري. واعترفت بالتحديات العديدة التي يجب على جنوب

أفريقيا مواجهتها، كالفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفساد. وشدّدت المملكة المتحدة على أنها تدعم عمل جنوب أفريقيا في تلك المجالات عن طريق عدد من المشاريع التي تقدِّم الدعم للشباب في المجتمعات المحلية المحرومة. وهنّأت جنوب أفريقيا على الموقف التقدمي الذي تقفه محليّاً حيال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً وأشادت بدورها القيادي في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أوصت المملكة المتحدة جنوب أفريقيا بمواصلة تعزيز وحماية حق جميع الأشخاص في التمتع بالمساواة دون تمييز قائم على أساس الميول الجنسية، وذلك على الصعيدين الوطني والدولي معاً.

٥٧- وأشارت بلجيكا إلى الإنجازات الهامة التي حققتها جنوب أفريقيا في مجال حقوق الإنسان ولا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما رحبت بالتزام جنوب أفريقيا بتقديم تقريرها إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري وبوضع خطة عمل وطنية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وفي هذا الصدد، طلبت بلجيكا معلومات إضافية عن تنفيذ تلك الالتزامات التي قالت إنها تستحق بالتأكيد أن يُسلَّط عليها الضوء في استنتاجات وتوصيات هذا التقرير. ورحبت بلجيكا أيضاً بالتقدم الذي أحرزته جنوب أفريقيا بأن حظرت، في دستورها، جميع أنواع التمييز القائمة على أساس الميول الجنسية. وحسب المعلومات التي قدمها ممثلو المجتمع المدني والواردة في التقرير الموجز لإسهامات أصحاب المصلحة، فإن هذه الفئة من السكان لا تزال مع ذلك فئة ضعيفة. وأشارت بلجيكا إلى أن لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان قد وضعت برنامج عمل لمكافحة جرائم الكراهية التي تُرتكب في حق هذه الفئة من السكان، وطلبت معلومات إضافية عن تنفيذ هذا البرنامج. وأوصت بلجيكا جنوب أفريقيا بزيادة جهودها الرامية إلى إنشاء آلية وساطة حتى توفر سبل انتصاف متيسرة وسريعة لضحايا التمييز القائم على أساس الميول الجنسية. كما أوصتها ببذل جهود في مجال التوعية في أوساط المؤسسات التعليمية بغية تعزيز مكافحة تلك الأشكال من التمييز.

٥٨- وأشارت سويسرا إلى الإنجازات المثيرة للإعجاب التي حققتها جنوب أفريقيا في ظل مجتمعها الديمقراطي والمتعدد الثقافات وأشارت إلى أنه بعد أربعة عقود من نظام الفصل العنصري، أصبح القضاء على التمييز الأساسَ الذي تقوم عليه جنوب أفريقيا. كما لاحظت سويسرا أن لجنة القضاء على التمييز العنصري قد رحبت بالتدابير الخاصة التي اتُّخذت لمكافحة آثار التمييز غير أنها أشارت أيضاً إلى استمرار وجود ظاهرة العنصرية وكره الأجانب. وفي هذا الشأن، طلبت سويسرا معلومات إضافية بخصوص أية حملات نظمتها جنوب أفريقيا للحد من ظاهرة كره الأجانب. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان قد تم تقييم أثر تلك الحملات. وأشارت كذلك إلى أن أحد التحديات التي لا يزال على جنوب أفريقيا مواجهتُها يتمثل في العنف الذي يمارَس ضد النساء والأطفال. ولاحظت بقلق ارتفاع عدد حالات الاغتصاب وبخاصة اغتصاب الأطفال، وانخفاض عدد الإجراءات القانونية المتعلقة بشكاوى الاغتصاب. ولذلك فقد أوصت سويسرا جنوب أفريقيا بمتابعة توصية لجنة مناهضة التعذيب الداعية إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع مكافحة العنف ضد النساء والأطفال والمعاقبة عليه. وحثت سويسرا جنوب أفريقيا على بذل كل ما في وسعها من أجل ضمان تفعيل القانون الجنائي فيما يتعلق بالجرائم الجنسية وذلك في أقرب وقت ممكن. وأبدت سويسرا أيضاً اهتماماً بمعرفة التدابير المتخذة بهدف توعية السكان بمنع هذا النوع من العنف في المجتمع وفي المدارس أيضاً.

٥٩- وأثنت رومانيا على الجهود الهائلة التي بذلتها جنوب أفريقيا لإصلاح التشريعات من أجل إثبات جميع الحقوق المنصوص عليها في الدستور ولا سيما فيما يخص المساواة وعدم التمييز بوصفهما عنصراً محورياً في توطيد دعائم الديمقراطية الدستورية في جنوب أفريقيا. وفي حين هنّأت رومانيا جنوب أفريقيا على إنجازاتها في مجال تعزيز الحق في السكن اللائق، فقد طلبت معلومات إضافية عن نتائج التعديلات التي أُدخلت على قانون منع الإخلاء غير القانوني لعام ١٩٩٨ الذي يجري حالياً استعراضه في البرلمان. وسألت رومانيا كذلك عما إذا كانت سلطات جنوب أفريقيا تدرك النتائج المترتبة على التشريعات التي سُنت مؤخراً في إقليم "كوا زولو ناتال" بشأن القضاء على المستقطنات وآثارها على ارتفاع عدد إجراءات الإخلاء. وبينما أشادت رومانيا باعتماد سلطات جنوب أفريقيا سياسات في مجال الصحة العامة واتخاذها تدابير لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد أوصت جنوب أفريقيا باتخاذ مزيد من التدابير للقضاء على الحواجز التمييزية التي تحول دون حصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الخدمات الصحية. كما أوصت رومانيا جنوب أفريقيا بأن تنظر في تسريع عملية التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

٦٠- وأشاد الأردن بجنوب أفريقيا لما تبذله من جهود متواصلة لتحسين حالة حقوق الإنسان التي شكلت أداةً للانتقال الناجح والسلمي من نظام الفصل العنصري إلى مجتمع ديمقراطي ومتعدد الثقافات، ولما تضطلع به لجنة الحقيقة والمصالحة من عمل. كما أشاد الأردن بانضمام جنوب أفريقيا إلى عدد كبير من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمكمِّلة بإطار تشريعي ومؤسسي يشمل إنشاء لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان. وأشار الأردن أيضاً إلى كون جنوب أفريقيا تستضيف المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في منطقة الجنوب الأفريقي، مما يدل على صدق إرادتها السياسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا والمنطقة كلها. وشدد الأردن كذلك على أن جنوب أفريقيا، نظراً لتجربتها الفريدة في مكافحة العنصرية وكره الأجانب، مؤهلةٌ أدبياً وسياسياً للاضطلاع بدور رائد على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تعزيز التسامح والتعايش بين الأقليات الإثنية والدينية. وبالتالي فقد أوصى الأردن جنوب أفريقيا بأن تتيح لمجلس حقوق الإنسان الاطلاع على بعضٍ من مبادراتها في هذا الصدد كمثال على تقاسم الممارسات الفضلى.

٦١- ونوهت جمهورية تنزانيا المتحدة بما قامت به جنوب أفريقيا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أمّة متعددة الثقافات شهدت ديناميات تاريخية متنوعة. وأشارت تنزانيا إلى أداء جنوب أفريقيا وإلى الجهود التي تبذلها في مجال حقوق الإنسان. كما أشادت إلى التحديات الهائلة التي تعوق إعمال جميع حقوق الإنسان، وخاصة تلك التحديات الناشئة عن مخلفات الماضي. ورحّبت تنزانيا بالصراحة والشمولية اللتين اتسم بهما إعداد التقرير الوطني، وبالمعلومات التي قدمها عدد كبير من أصحاب المصلحة. ولاحظت بارتياح أيضاً الخطوات التي اتخذتها جنوب أفريقيا من أجل الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان. كما أشارت إلى أن جنوب أفريقيا تعتزم التوقيع والتصديق على عدد من الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، استفسرت تنزانيا عن تصديق جنوب أفريقيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦٢- وأشادت إندونيسيا بالعملية الجارية المتمثلة في تصديق جنوب أفريقيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وقالت إن جنوب أفريقيا بلدٌ استطاع التخلص من مخلفات ماضيه المؤلم وبناءَ ديمقراطية حديثة تشكِّل في حد ذاتها نموذجاً استثنائياً. وأشارت إندونيسيا إلى أن دستور جنوب أفريقيا يوفر ضمانات للحريات الأساسية. وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والثقافية، أشارت إندونيسيا إلى أن جنوب أفريقيا ما فتئت تنفِّذ بهمَّة استراتيجيات لتوفير مزيد من المساكن وخدمات الرعاية الصحية وتيسير الحصول عليهما إلى جانب المساواة بين النساء والرجال وتمكين النساء والمعوقين في مكان العمل. وأضافت إندونيسيا أن جنوب أفريقيا لا تزال في مقدمة البلدان التي تسعى إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. وأشادت بإعمال جنوب أفريقيا المتواصل والتدريجي لحقوق الإنسان بواسطة آليات ومؤسسات وطنية كلجنة إصلاح القوانين ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان. وطلبت إندونيسيا معلومات عن الاستراتيجيات التي تتَّبعها جنوب أفريقيا للنهوض بالتعليم وتيسير الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

٦٣- وأشارت بنغلاديش إلى الصورة المشجِّعة التي تظهر بها حالة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا كما يصفها التقرير. وأشارت كذلك إلى كفاح جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري وإلى تحولها إلى مجتمع ديمقراطي وغير تمييزي. كما لاحظت أن جنوب أفريقيا قد اعتمدت عدداً كبيراً من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ودستوراً جديداً وإطاراً قانونياً، ممّا يدل على التزام واضح بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأشادت بنغلاديش بجنوب أفريقيا لاعترافها بالصعوبات التي تواجهها في ضمان تمتُّع جميع مواطنيها تمتعاً فعلياً بجميع حقوق الإنسان. وأشادت كذلك بجنوب أفريقيا لما اتخذته من تدابير من أجل التصدي للتحديات وتدارك أوجُه عدم المساواة. وأشارت بنغلاديش في هذا الصدد إلى أن جنوب أفريقيا قد بذلت جهوداً من أجل معالجة مشاكل الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أشارت إلى أنّه من المتوقع تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وبينما أشارت بنغلاديش إلى أن جنوب أفريقيا قد حققت المساواة بين الجنسين، فقد طلبت معلومات إضافية بخصوص ما أعربت عنه لجنة حقوق الطفل من شواغل حيال استمرار عدم تكافؤ فرص التعليم في بعض أنحاء البلد.

٦٤- وأشارت جمهورية إيران الإسلامية إلى الالتزام القوي والنهج الإيجابي اللذين أظهرهما جنوب أفريقيا، وأشادت بجهودها القيِّمة وبتدابيرها البناءة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما أشارت إلى كفاح مواطني جنوب أفريقيا الطويل خلال فترة نظام الفصل العنصري من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأشارت إيران باهتمام وتقدير إلى مختلف التدابير والمبادرات التي اتخذها جنوب أفريقيا بغرض إعمال الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. وطلبت معلومات إضافية عن التدابير الملموسة التي اتخذها جنوب أفريقيا للقضاء على الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أشارت إلى كون جنوب أفريقيا قد تعهدت في عام ٢٠٠٧، في جملة أمور أخرى، بوضع خطة عمل وطنية مكرَّسة حصراً لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وفق ما هو مطلوب في إعلان وبرنامج عمل ديربان. وطلبت إيران معلومات إضافية عن خطة العمل الوطنية تلك.

٦٥- وفيما يتعلق بمسألة عمليات الإخلاء غير القانونية، أجابت جنوب أفريقيا بأن لديها حماية دستورية قوية وتشريعات قائمة تمنع عمليات الإخلاء غير القانونية وتُتيح لضحايا تلك العمليات سبل الطعن القانوني. وأشارت إلى أن حُكمين هامَّين صدرا مؤخراً قد أكَّدا بوضوح على أنه من واجب الدولة توفير السكن للأشخاص الذين يمرون بظروف تبعث على اليأس ووضع خطة للتصدي لحالات الطوارئ، وأنه لا يجوز طرد الناس من منازلهم ما لم يتوفر لهم مأوى بديل. وقد رحَّبت جنوب أفريقيا بهذين الحكمين واتخذت بالفعل خطوات لتنفيذهما. ومن المؤسف حدوث عمليات إخلاء مخالفة للقواعد القانونية. غير أن عمليات إعادة توطين قد تمت بمشاركة الدولة استُند فيها إلى أحكام قضائية أو تم التفاوض عليها مع المجتمعات المحلية المتضررة. وقد نشأت شراكةٌ جديدة وهادفةَ بين وزارة السكن والمصارف والدوائر المالية ستمكّن من توفير مبلغ ٤٢ مليار راند جنوب أفريقي في عام ٢٠٠٨ لتمويل توفير السكن المنخفض الكلفة، وهي شراكةٌ ستعالج بعضاً من تلك الشواغل. وبخصوص السؤال المتعلق بما إذا كانت جنوب أفريقيا على علم بالتشريعات التي سُنّت حديثاً فيما يتعلق ببرنامج "كوازولو ناتال"، شدد الوفد مجدداً على أن حكومة جنوب أفريقيا تعمل على ثلاثة صُعد هي الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد المحلي وعلى أن برامج العمل والتدابير التشريعية المتخذة على تلك الأصعدة تُعرَض جميعُها على مجلس الوزراء والبرلمان. وقال إن سلطات جنوب أفريقيا على علم تام بكل تشريع يُسَن داخل إقليمها. أمّا بشأن مسألة عدم المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، فقد أكدت رئيسة الوفد مجدداً أن توفير خدمات الرعاية الصحية المجانية للأشخاص الذين ليس بمقدورهم دفع ثمنها في سوق القطاع الخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، كان من بين الشروط التي طُلب تحقيقها في عام ١٩٩٤، عندما تسلَّم الرئيس مانديلا مقاليد الحكم. وأبرزت بالتالي أن الحصول على خدمات الرعاية الصحية لا يتَّسم في حد ذاته بعدم المساواة بين الرجال والنساء. وأوضحت أنه عندما أصدرت جنوب أفريقيا قانوناً من أجل تيسير الحصول على الأدوية بثمن زهيد في السوق العالمية، قامت شركات صناعة الأدوية التي توجد مقارها في البلدان المتقدمة بمقاضاة الرئيس مانديلا ولم تُسحب الدعوى المرفوعة ضده إلاّ بعد مرور سنوات عديدة كانت جنوب أفريقيا خلالها قاصرةَ اليد عن توفير الأدوية الغالية الثمن لمن يحتاجها من الناس. وأشارت مجدداً إلى اللائحة الجديدة المتعلقة بتسعير الأدوية والتي ستخفِّض أسعارها أكثر. وفيما يخص مسألة التصديق على صكوك دولية إضافية، أشارت إلى أن جنوب أفريقيا ستتطرق إلى الموضوع في الوقت المناسب حالما تكون في وضعٍ يمكِّنها من التصديق على تلك الصكوك وأكَّدت مجدَّداً أنّه لا يوجد عائقٌ سياسي يحول دون ذلك. وفيما يتعلق بمسألة الميول الجنسية، قالت إنه لا يوجد تشريعٌ بعينه يتعلق بذلك وإن جنوب أفريقيا تحظر التمييز أياً كان أساسُه وبصرف النظر عن نوع جنس الشخص الذي يُمارس ضده التمييز.

٦٦- ورحّبت معالي السيدة إمتشالي، الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، في ملاحظاتها الختامية، بالمشاركة النشطة وبروح التعاون اللذين طبعا استعراض الحالة في جنوب أفريقيا، بما في ذلك التعليقات والأسئلة المتبصرة. ولاحظت بتقدير البيانات الإيجابية والبنَّاءة جداً التي أُولي بها من أجل دعم جهود جنوب أفريقيا في إعطاء الأولوية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالنظر إلى أنه قد تم إعمال الحقوق المدنية والسياسية إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، أشارت السيدة إمتشالي إلى التزام جنوب أفريقيا المستمر بالتركيز على تلك الحقوق. كما أشارت إلى أن هذه الديمقراطية الفتية قد قامت بفضل الكفاح المستميت للمدافعين عن حقوق الإنسان الجنوب - أفريقيين والعالميين. وقالت إن حكومة جنوب أفريقيا تدرك أنه، على

الرغم من تلك الخطوات الكبيرة، لا يزال من الضروري فعل الكثير، وهي ستبقى ملتزمةً بمواصلة بناء مستقبل عِمادُه الأمل والرخاء وإتاحة الفرص لشعبنا إذ "لا مستقبل بلا أمل".

ثانياً – الاستنتاجات و/أو التوصيات

٦٧- **وُجهت أثناء المناقشة التوصياتُ التالية إلى جنوب أفريقيا:**

١- **يُوصَى بأن تلتزم جنوب أفريقيا ليس بإلغاء التذرع بحجة العقاب المعقول فحسب بل أيضاً بتجريم العقوبة الجسدية مع التعهد في الوقت ذاته بزيادة الوعي وبتوفير الموارد الضرورية من أجل دعم الآباء في اعتماد أساليب تأديب إيجابية وبديلة (سلوفينيا)؛**

٢- **توصي جنوب أفريقيا بسن تشريع لمنع وإنهاء التعذيب ومكافحة الإفلات من العقاب وذلك تماشياً مع المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب (سلوفينيا)؛**

٣- **توصى جنوب أفريقيا بإدماج المنظور الجنساني على نحو منهجي ومستمر في صلب عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا)؛**

٤- **يُوصى باتخاذ مزيد من التدابير لحماية النساء المعرَّضات للعنف القائم على أساس نوع الجنس أو اللواتي يتعرضن له بالفعل وبإتاحة وسائل الانتصاف لهن (هولندا)؛**

٥- **يُوصى بمتابعة التوصية التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب باعتماد جميع التدابير الضرورية لمنع ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال والمعاقبة عليه (سويسرا)؛**

٦- **يُوصى باتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحسين طريقة تعامل الشرطة مع قضايا الاغتصاب وخفض معدلات العنف لا سيما ضد النساء والفتيات (كندا)؛**

٧- **توصى جنوب أفريقيا بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (رومانيا، وألمانيا، وزمبابوي، والبرازيل) وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (رومانيا، والبرازيل، والمملكة المتحدة) في أقرب فرصة ممكنة (المملكة المتحدة)؛**

٨- **توصى جنوب أفريقيا بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (فرنسا)؛**

٩- **توصى جنوب أفريقيا بمتابعة توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري وبضمان احترام حقوق المهاجرين خاصةً من قِبل الموظفين المكلَّفين بإنفاذ القوانين (كندا)؛**

١٠- **يُوصى بإنشاء أو تعزيز آليات إجراءات المراقبة، بما في ذلك إجراءات الاعتراف بمركز اللاجئ وإجراءات ترحيل الأجانب، بغية ضمان الحق في جلسة استماع وبالتالي التصدّي للتجاوزات الممكنة والامتثال لمبدأ عدم الإعادة القسرية (المكسيك)؛**

١١- يُوصى بتنفيذ اقتراحات لجنة جنوب أفريقيا المعنية بإصلاح القوانين فيما يخص القانون المعدِّل للقانون الجنائي لعام ٢٠٠٧، بغرض دعم تقديم الشكاوى والمقاضاة بشأنها والتحقيق فيها وتوفير خدمات شاملة تمولها الدولة من أجل دعم خدمات الرعاية الطبية والعلاج التي تُقدَّم عقب التعرض لاعتداء جنسي (كندا)؛

١٢- توصى جنوب أفريقيا باتخاذ تدابير لتدارك أوجُه عدم المساواة في الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا سيَّما في الأرياف (كندا)؛

١٣- مع الإشادة بسلطات جنوب أفريقيا لما اعتمدته من سياسات في مجال الصحة العامة ولما اتخذته من تدابير لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، توصى جنوب أفريقيا بزيادة تدابيرها الرامية إلى إزالة الحواجز التمييزية التي تحُول دون حصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الخدمات الصحية (رومانيا)؛

١٤- توصى جنوب أفريقيا بتكثيف جهودها من أجل خفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وذلك في إطار ميثاقها الوطني للصحة مع التركيز بصفة خاصة على المراهقين (الجزائر)؛

١٥- توصى جنوب أفريقيا بمواصلة جهودها لتعزيز وتسهيل الالتحاق بالمدرسة، لا سيما من قبل الأطفال المنتمين إلى أسر محرومة اقتصادياً (أنغولا)؛

١٦- توصى جنوب أفريقيا بالمثابرة في جهودها الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم وبإيلاء اهتمام خاص لإدامة ونشر ثقافة حقوق الإنسان في صفوف الشباب كجزء من برنامجها التعليمي والتربوي (تونس)؛

١٧- توصى جنوب أفريقيا بمواصلة وتكثيف جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وعلى عدم المساواة الاجتماعية (موريتانيا)؛

١٨- توصى جنوب أفريقيا بإيلاء اهتمام خاص لدور التعاون الدولي في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما توصى بأن تُطلِع جنوب أفريقيا وغيرها من البلدان النامية على خبرتها وبرامجها وخططها في هذا المجال (السودان)؛

١٩- توصى جنوب أفريقيا بأن تتيح لمجلس حقوق الإنسان، كمثال على تقاسم الممارسات المثلى، الاطلاع على بعض المبادرات المتعلقة بمكافحة العنصرية وكره الأجانب وكذلك تشجيع التسامح والتعايش بين الأقليات الإثنية والدينية (الأردن)؛

٢٠- توصى جنوب أفريقيا بمواصلة تعزيز وحماية حق جميع الأشخاص في المساواة دون تمييز قائم على أساس الميول الجنسية، وذلك على الصعيدين الوطني والدولي معاً (المملكة المتحدة)؛

٢١- توصى جنوب أفريقيا بزيادة جهودها الرامية إلى توفير آلية وساطة تتيح لضحايا التمييز القائم على أساس الميول الجنسية سبل انتصاف أيسر وأسرع (بلجيكا)؛

٢٢- توصى جنوب أفريقيا ببذل جهود للتوعية في أوساط مؤسسات التعليم من أجل تعزيز مكافحة تلك الأشكال من التمييز (بلجيكا).

٦٨- **سيُدرَج ردُّ جنوب أفريقيا على هذه التوصيات في تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة.**

٦٩- **وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.**

ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

٧٠- يشار إلى الالتزامات التي قطعتها جنوب أفريقيا على نفسها إزاء عملية الاستعراض الدوري الشامل حسبما ورد في الفقرة ١٢ أعلاه.

المرفق

تشكيلة الوفد

ترأس وفدَ جنوب أفريقيا معالي السيدة غلودين إمتشالي، سفيرةُ جنوب أفريقيا وممثلتُها الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وكان الوفد مؤلفاً من:

Mr. J. FICK (Minister: Department of Home Affairs);

Mr. J. KELLERMAN (Counsellor Political: Department of Foreign Affairs);

Ms. B. NAIDOO (Counsellor Political: Department of Foreign Affairs);

Ms. S. MATLHAKO (First Secretary Political: Department of Foreign Affairs);

Mr. S. QOBO (First Secretary: Department of Foreign Affairs);

Ms. S. CHUNG (First Secretary: Department of Foreign Affairs).

- - - - -